الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.15

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
4 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:
السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

طلب تقديم إعانة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ناشئ عن توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-20148 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/7/Add.8 و A/70/394 و A/70/394/Corr.1)

١ - السيد مولر (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف): قال خلال عرضه تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الثاني بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/394 و A/70/394/Corr.1) إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تهدف إلى حماية قصر الأمم، الذي وضعت عصبةُ الأمم حجرَ الأساس له في عام ١٩٢٩. وأضاف أن جنيف اختيرت مقرا لعصبة الأمم اعترافا بتقليد هذه المدينة في مجال الدبلوماسية الدولية. وقد سُلم القصر إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ وأصبح مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف في عام ١٩٦٦. ويبلغ طول المجمّع ٦٠٠ م ومساحته ٢٣٤ ٠٠٠ م٢ ويحتوي ٣٤ غرفة اجتماعات و ٨٠٠ ٢ مكتب. وهو أضخم مركز للأمم المتحدة بعد المقر. ويُعقد فيه أكثر من ١٠ ٠٠٠ اجتماع يحضُرها ٦٠ ٠٠٠ مشارك كل عام. وهو مركز امتياز عالمي للمؤتمرات الدبلوماسية وقاعدة للعديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومركز تنفيذي رئيسي للنظام الدولي.

٢ - ورأى أن لجنيف دورا هاما في تنفيذ الرؤية العالمية والمتكاملة والتحولية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لأن مقر العديد من الوكالات المكلَّفة بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف موجود فيها، بينها أكثر من ٣٠ منظمة دولية ومئات المنظمات غير الحكومية والعديد من المؤسسات الخاصة والأكاديمية. وأضاف من الضروري الحصول على موافقة اللجنة للتأكد من أن القصر، الذي يجب أن يعمل بشكل كامل وفعال من حيث التكلفة من أجل تقديم الدعم للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها، قادر على تعزيز السلام وحقوق الإنسان والرفاه للأجيال المقبلة.

٣ - وقال إن التقرير يورد بالتفصيل عناصر المشروع والإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة. وقد أُحرزَ تقدم كبير منذ الموافقة على استراتيجية التنفيذ في الدورة التاسعة والستين. وأدرج فريقُ المشروع العبرَ المستخلصة من مشاريع المخططات التوجيهية الكبرى الأخرى التي نفذتها المنظمة، بما فيها المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد أُنجزَ تقييم معمَّق ومسح للموقع، ودراسة جدوى التصميم الإنشائي. ولا تزال أهداف المشروع الواردة في تقريرين سابقين للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/66/279 و A/68/372) تشكل المبادئ التنظيمية الأساسية. وستصون عملية التجديد هذا الموقع التاريخي وتضمن استيفاءه معايير البناء والأمان الحديثة.

٤ - وتابع يقول إن هذه الخطة ستحفظ الموقع بإدخال تحسينات تتيح له العملَ على نحو سليم لسنوات عدة مقبلة؛ وتصحيحَ أوجه القصور في السلامة من الحريق وإزالة المواد الخطرة من المباني؛ وتحسينَ إمكانية ارتياد الأشخاص ذوي الإعاقة للمكان؛ والحدَّ من التكاليف التشغيلية من خلال تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وتوحيد العمليات؛ وتوفيرَ مرافق مؤتمرات أحدث وأكثر عمليةً وأماكن عمل أكثر مرونة، من خلال زيادة المساحة المكتبية بنسبة ٢٥ في المائة بما يتيح استيعاب ٧٠٠ موظف إضافي.

٥ - واستطرد قائلا إن تعريف نطاق المشروع تقدَّم من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التصميم الإنشائي. وقد ثبت أن

استراتيجية التنفيذ المعتمدة في القرار ٢٤٧/٦٨ قابلة للتطبيق ضمن حدود التمويل المستهدف البالغ ٨٣٦,٥ ملايين فرنك سويسري، أُنفق منها ٤١,٢ مليون في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يترك تكلفة تقديرية متبقية قدرها ٧٩٥,٣ ملايين فرنك سويسري. وجرى تحديث التكاليف التقديرية وأعيد توزيعها وفقا للمعلومات التي جُمعت خلال عمليات المسح والتقييم المفصلة وفي ضوء توصيات الخبراء المقدمة من فريق التصميم. ولم تزد ميزانية المشروع ونطاقه، وأعيد تأكيد الجدول الزمني للتنفيذ على افتراض أنه سيؤذن بالمشروع بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٦ - وأردف يقول إن توفير التمويل الطارئ الكافي ضروري لمشروع التشييد الرئيسي هذا المتعدد السنوات. ورأى أن اقتراحات الأمين العام منسجمة مع الممارسة الدولية الموحدة المتبعة في هذا القطاع في التعامل مع مخاطر المشتريات، وظروف الموقع غير المنظورة فضلا عن مسائل أخرى. ومع وضع التصميم، بات نطاق المشروع أكثر وضوحا وانخفضت درجة عدم اليقين. وبذلك، فقد خُفض تمويل الطوارئ من التقديرات السابقة وأعيد توزيعه على أساس تحليل المخاطر المعمَّق. وأضاف أن التمويل الطارئ غير المستخدم سيعاد إلى الدول الأعضاء في نهاية المشروع عوض استخدامه لإدخال تغييرات استنسابية خارج النطاق الحالي أو الأهداف الراهنة. بيد أن هذا التمويل يجب أن يكون متوفرا طوال كامل فترة المشروع بما يتيح تحقيق الأهداف.

٧ - وأكد أن التقرير يتضمن معلومات محدثة عن تمويل المشروع وآليات التمويل البديلة، بما في ذلك نتائج المفاوضات مع البلد المضيف للحصول على أفضل حزمة ممكنة من القروض. ورهنا بموافقة البرلمان السويسري، أعلن أن سويسرا مستعدة لمنح حزمة قروض من دون فائدة قدرها ٤٠٠ مليون فرنك سويسري تغطي مرحلتي البناء والتجديد من المشروع. ونظرا لأن الحصول على هذه الموافقة يستغرق سنة عادةً، يجب تقديم الطلب الرسمي، بموافقة الجمعية العامة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بحيث يمكن تقديم التمويل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو موعد البدء في أعمال التشييد.

٨ - وأضاف أن الأمانة العامة ستكثف بحثها عن مصادر تمويل بديلة عند الموافقة على كامل المشروع. وأعلن أنه يولي الأولوية لتشجيع الدول الأعضاء على تحمل مسؤولية مباشرة عن مشاريع تجديد محددة أو عن تقديم التبرعات. وفي السنوات الأخيرة، وردت تبرعات كبيرة من الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وتركمانستان وسويسرا والصين وكازاخستان، والمناقشات جارية مع حكومات أخرى أعربت عن اهتمام في تجديد غرف الاجتماعات. وسيسعى إلى جمع الأموال من القطاع الخاص والمؤسسات، رهنا بموافقة اللجنة على سياسة التبرع المقترحة في التقرير.

٩ - وأكد أن أهداف جمع الأموال هي تلبيةُ طلب الجمعية العامة إيجاد آليات تمويل مبتكرة للحد من التكلفة الإجمالية للمشروع على الدول الأعضاء؛ وتجديدُ مباني المكاتب الأصغر مساحة غير المشمولة بالميزانية المقترحة؛ وإنشاءُ صندوق صيانة من أجل حماية هذا الاستثمار في العقود المقبلة. بيد أنه قبل أن تناقش الأمانة العامة تبرعات محددة، يجب على المشروع أن يحظى بموافقة الدول الأعضاء.

١٠ - وقال إن المكتب هو في صدد درس تخمين قيمة الأراضي باعتبارها آلية تمويل محتملة أخرى. فقد زاد المكتب من إيرادات الإيجار المتأتية من إحدى قطع الأراضي وأعيد التفاوض بشأن عقد إيجار آخر. والمكتب يعمل مع المقر من أجل إحراز تقدم في هذا المجال. ولضمان استخدام الإيرادات المتأتية من خلال آليات التمويل البديلة للحد من تقسيمها

على الدول الأعضاء، سيتعين على الجمعية العامة أن تأذن للأمين العام بأن يرصد ائتمانات للمشروع على النحو المقترح في تقريره السابق عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/69/417).

١١ - وأضاف أن استراتيجية أماكن العمل ستزيد عدد مواقع العمل من ٨٠٠ ٢ إلى ٥٠٠ ٣. وستتحسن بيئة العمل بإنشاء أماكن التعاون كما أن الحيز المكتبي المرن تكيَّفت بسهولة مع أساليب واستراتيجيات العمل المتغيرة ومع احتياجات الوحدات الفردية. وسيجرى تحسين السلامة من الحرائق وإمكانية الارتياد لدى اندلاع حريق، وسيوزَّع الحيز المكتبي على نحو أكثر إنصافا وأفضل اتساقا مع مجمل معايير الأمم المتحدة. وستُدمَج بالكامل مخططات الحيز المكتبي المفتوح في المبنى الجديد إلى أقصى حد ممكن في المباني الموجودة، حيث سيُستفاد من مقاربة مختلطة للعمل في إطار القيود التراثية والهيكلية والمتعلقة بالتكاليف.

١٢ - وأفاد بأن فريق التصميم وضع مقاربة ”مجموعة الأجزاء“ للمباني القديمة والجديدة، مما يتيح لوحدات العمل تكييف أماكن عملها وفقا لاحتياجاتها الوظيفية ويدعم التناوب على المكاتب. واعتبر أن من شأن الاستخدام الأكفأ لحيز العمل أن يؤدي إلى تجنب التكاليف، بالنظر إلى أن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ستنتقل إلى قصر الأمم، ما يتيح إلغاء عقود الإيجار وتقاسُم البنية التحتية للدعم مثل خدمات الأمن.

١٣ - وأضاف أنه وفقا لطلب الجمعية العامة وضع هيكلية إدارة معززة من المقرر إنشاؤها في أقرب وقت ممكن، اجتمع المجلس الاستشاري، الذي تتمثل فيه الدول الأعضاء من جميع المجموعات الإقليمية في جنيف، مرة واحدة، وسيواصل المجلس، بموافقة الجمعية، الاجتماع ما لا يقل عن مرة كل فصل. وتضم اللجنة التوجيهية، التي يشارك هو نفسه في رئاستها، وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة، الجهات المعنية من الأمم المتحدة من نيويورك وجنيف. والتأم المجلس مرتين وهو سيواصل، رهنا بموافقة الجمعية، عقد اجتماعات فصلية. وستشرف هاتان الهيئتان على المشروع وتُسديان المشورة لمالك المشروع.

١٤ - وأردف قائلا إن التقرير يصف التدابير المتخذة للتعجيل في بدء التشييد؛ وكفالة توفير ضمانات متكاملة ومستقلة للمشروع؛ والتعامل مع الأعمال الفنية والتحف والهدايا الأخرى على نحو ملائم؛ والحفاظ على التراث المعماري لقصر الأمم وسلامته؛ وإعادة استخدام الأثاث الموجود.

١٥ - وأعلن أن التصاميم ووثائق استدراج العروض للمبنى الجديد، المقرر استخدامه كمكان مؤقت قبل الانتقال النهائي، ستُنجز في عام ٢٠١٦. وسيبدأ في ذلك العام القيام بالمشتريات المتعلقة باختيار مقاول لتشييد ذلك البناء؛ وسيجرى اختيار المقاول في عام ٢٠١٧. كما سيجرى اختيار متعاقد لتجديد المباني القائمة في عام ٢٠١٨. وسيُنجَز المبنى الجديد في عام ٢٠١٩، وسيبدأ استخدامه كحيز بديل. وسيبدأ تجديد المباني القائمة في تاريخ أقصاه عام ٢٠١٩. وسيجرى تفكيك برج المبنى E عندما تنتفي الحاجة إلى الحيز البديل. وسيُنجز مجمل المشروع في عام ٢٠٢٣.

١٦ - وختم قائلا إن العمل على الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يجرى بما ينسجم مع الأهداف التي اعتمدها فريق المشروع باعتبارها أهدافا صريحة، سواء من حيث التكاليف أو الجدول الزمني. وبما أن صلاحية التمويل الحالي تنتهي عام ٢٠١٥، والتأخر في عملية التصميم واستدراج العروض قد تنجم عنه تكاليف إضافية، بما فيها تكاليف فريق تفكيك المشروع، يجب على الجمعية العامة أن تبت بشكل عاجل في التدابير التي أوصى بها الأمين العام. وطُلب من الجمعية أن

تقر النطاق والجدول الزمني للمشروع والتكلفة التقديرية البالغة ٧٩٥,٣ ملايين فرنك سويسري، وأن تقرر ما إذا كان ينبغي للمشروع أن يموَّل جزئيا بقرض من البلد المضيف أو فقط باعتمادات وأنصبة مقررة مقدمة من الدول الأعضاء؛ وأن تبت في خطة وعملة الاعتماد والأنصبة المقررة ذات الصلة؛ وفي إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للمشروع وصندوق لرأس المال المتداول بمبلغ ٢٠ مليون دولار؛ وفي السياسة العامة المقترحة بشأن التبرعات.

١٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.8)، إن الأمين العام قدم معلومات محدَّثة ومقترحات بشأن إطار الإدارة، والجدول الزمني للأعمال، وتقديرات تكاليف الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتمويلها. ومع أن الأمين العام واءم مقترحاته مع قرارات الجمعية العامة بشأن المشروع، فقد تطلب العديد منها مزيداً من التحليل والتنقيح.

١٨ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تؤيد إنشاء المجلس الاستشاري، ولكنها توصي بأن تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمجلس واللجنة التوجيهية بمزيد من الدقة والوضوح في إطار الإدارة العام. وينبغي للجنة التوجيهية أن تدأب على رصد المشروع وكفالة احترام الجدول الزمني المحدد.

١٩ - واستطرد قائلاً إن الأمين العام قدم، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، تقديرات التكاليف الإجمالية المنقحة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وقد بلغت تقديرات التكاليف الإجمالية القصوى ٨٣٦,٥ ملايين فرنك سويسري.

٢٠ - واستأنف قائلاً إن اللجنة الاستشارية قدمت عدة ملاحظات وتوصيات بشأن إدارة المخصصات المقدرة لطوارئ المشروع والإبلاغ عنها واستخدامها. وهي أوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تنقيحَ التقديرات بإسنادها إلى تحديد المخاطر المرتبطة بمختلف مراحل المشروع، وأن يفصل المخصصات المقدرة لطوارئ المشروع عن تكلفته الأساسية في عرض تقريره المرحلي المقبل.

٢١ - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية أوصت، رهنا بتنفيذ توصياتها المتعلقة بالاعتمادات المخصصة للطوارئ في المشروع وبمواصلة استعراض أداء الميزانية وتقديرات التكاليف في السنة الواردة في تقارير الأمين العام المرحلية، بالموافقة على تكاليف المشروع المقترح باعتبارها التكلفة الإجمالية القصوى.

٢٢ - وتابع القول إن اللجنة الاستشارية تنوه، فيما يتعلق بتمويل المشروع، بالعرض المتعلق بدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي سبق أن قدمها البلد المضيف. وفي أعقاب منح الإذن للأمين العام في قراراي الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف و ٢٦٢/٦٩ بأن يتفاوض مع البلد المضيف بشأن ترتيبات القروض، قدم الأمين العام خيارات للتمويل تشمل عرض حكومة سويسرا منح حزمة قروض بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون فرنك سويسري من دون فوائد لتغطية جوانب المشروع المتعلقة بالبناء والتجديد معاً. ورحبت اللجنة الاستشارية بهذا العرض آخذة في علمها الشروط التفضيلية للقرض ومكررة الإعراب عن تقديرها للدعم المتواصل من الحكومة السويسرية.

٢٣ - وقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن إنشاء احتياطي رأس المال المتداول المقترح بمبلغ قدره ٢٠ مليون دولار ليس له ما يبرره، وأوصت بعدم الموافقة عليه.

٢٤ - واختتم قائلاً إن الأمين العام اقترح آليات أخرى لتمويل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تشمل التبرعات من الدول الأعضاء وإيرادات الإيجار من قصر الأمم. وإن اللجنة

الاستشارية تكرر رأيها بأن الجمعية العامة قد ترغب في الطلب إلى الأمين العام بأن يقترح في تقريره المرحلي المقبل سبلا لإدراج إيرادات الإيجار المقبلة في إطار الخطة الشاملة لتمويل مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

٢٥ - السيد دايفيدسون (جنوب أفريقيا): قال، متكلماً باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للإدارة الفعالة والكفء لمرافق الأمم المتحدة. وتشير إلى التقدم المحرز في تجديد قصر الأمم وتحديثه لتحسين شروطه للصحة والسلامة وإمكانية استخدامه وارتياده، وفي تحديث المعلومات المتعلقة بإطار الحوكمة الذي يشمل اللجنة التوجيهية والمجلس الاستشاري؛ والآلية المقترحة لإدارة المخاطر؛ والدور المنوط بمكتب خدمات الدعم المركزية. وإنها ستلتمس في المشاورات غير الرسمية إيضاحات بشأن الأساس المنطقي لاستخدام شركة مستقلة لإدارة المخاطر عوضاً عن الاستفادة من الخبرات الموجودة في المنظمة أو لدى الحكومة المضيفة.

٢٦ - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بالفريق المكرس للمشروع والخدمات التعاقدية، ينبغي انتقاء الخبرات التعاقدية الخارجية في امتثال صارم للقواعد واللوائح الناظمة لعملية الشراء، وإبقاء استخدامها قيد الاستعراض باستخدام آليات الإشراف على المشاريع ورصد تنفيذها.

٢٧ - واستطرد قائلا إن استراتيجية الاستخدام المرن لأماكن العمل قد رُوعيت أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وينبغي للمراعاة ألا تقتصر على الاحتياجات من العقارات، بل أن تشمل أيضا رفاه الموظفين ومعاييرهم المحلية وثقافات عملهم، بما أن الغرض من المشروع هو تحسين ظروف عمل الموظفين وأعضاء الوفود. وإن المجموعة ستتابع هذه المسألة عن كثب في المشاورات غير الرسمية.

٢٨ - واستأنف قائلاً إنه يتعين على المشروع أن يتقيد بالجدول الزمني لتفادي حالات تجاوز التكاليف. وإن لضمان الجودة والرصد الوثيق للتقدم أهمية بالغة في كفالة احترام الأطر الزمنية المحددة.

٢٩ - وأردف قائلاً إنه ينبغي لفريق المشروع أن يولي الاهتمام الواجب لتوصيات كل من اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى تفادياً لتكرار الأخطاء والإسقاطات ومواطن الضعف التي نشأت أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وإن الفريق يرحب بالتعاون الوثيق بين الأمين العام والبلد المضيف والمنظمات الأخرى الموجودة في جنيف والتي نفذت مشاريع إنشائية معقدة.

٣٠ - وتابع قائلاً إن تقديرات المشروع انخفضت من ٨٣٧ مليونا إلى ٨٣٦,٥ ملايين فرنك سويسري نتيجة تخصيص مبلغ للطوارئ قدره ٩٢ مليون فرنك سويسري. وينبغي اعتبار المبلغ المخصص للطوارئ جزءاً من الميزانية العامة للتخفيف من وطأة التغييرات غير المتوقعة طوال مرحلة التنفيذ. وينبغي وضع الآليات موضع التنفيذ لتجنب الاعتماد على صندوق الطوارئ قدر الإمكان. وينبغي لأي عمليات سحب أن تكون ضرورية ومنسجمة مع المبادئ المقررة.

٣١ - واختتم قائلاً إن الفريق يرحب بعرض القرض المنقح الذي قدمه البلد المضيف وهو يحيط علماً بالشروط والطرائق التفضيلية لسداده. غير أن القرض لن يعفي الدول الأعضاء من الأنصبة المقررة إلا بصورة مؤقتة، لذا يحث الفريق الأمين العام على إعداد خطة للتسديد في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بوسائل التمويل الأخرى المحتملة، بما فيها المساهمات الخارجة عن الميزانية وإيرادات الإيجار المسبقة وتخمين قيمة الأراضي، يبدي الفريق استعداده لمناقشة جميع

الخيارات ولكنه يبدي القلق إزاء بيع الأراضي. وقال إن عدداً من البلدان المضيفة وهب أراضيَ لتوسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة، وإن بيعها لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل عندما لا تتضح بعد احتياجات المنظمة في المستقبل يبدو أمراً سابقاً لأوانه.

٣٢ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، قائلاً إنه ينبغي العمل على تدارك التأخر في إصدار الوثائق ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، في انتهاك للنظام الداخلي للجمعية العامة والقرارات المتعلقة بتعددية اللغات وخطة المؤتمرات.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام هو خطوة نحو تجديد قصر الأمم لمعالجة أوجه القصور الهيكلية. وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طلبت إلى الأمين العام أن يعيد تقديم التقديرات التفصيلية للتكاليف على أساس الاحتياجات الحقيقية والافتراضات السليمة مسترشداً بالرغبة في احتواء التكاليف مع ضمان تنفيذ المشروع. وإنها تتطلع إلى مواصلة مناقشة تكاليف المشروع أثناء مداولات اللجنة، مع مراعاة الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٣٤ - واستطرد قائلاً إنها تتطلع أيضاً إلى مناقشة الخطوات المتخذة من الأمانة العامة بمزيد من التفصيل، مع مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية، لتأمين التمويل البديل لتخفيض الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وإلى تلقي معلومات محدَّثة بشأن الجهود التي يبذلها الأمين العام للحصول على تقديرات مفصلة في إطار عملية تخمين قيمة الأراضي. وهي ستنظر في سبل زيادة إيرادات الإيجارات من كيانات الأمم المتحدة التي من المقرر استضافتها في موقع قصر الأمم.

٣٥ - واستأنف قائلاً إن الإدارة الرشيدة، التي لا تضمن الشفافية والمساءلة فحسب، بل أيضا المرونة الكافية لبلوغ الأهداف المتفق عليها، هي أمر أساسي للمشروع، وتتطلب آليات قوية للرقابة الداخلية والرقابة الخارجية المستقلة لمنع تصاعد التكاليف وإدارة مخصصات الطوارئ. وقال إن وفد بلده يرحب بالترتيبات المؤقتة ويتطلع إلى مناقشة الترتيبات النهائية بمزيد من التفصيل، مع مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية.

٣٦ - وأردف قائلاً إن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، التي نُوه بأهميتها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لم تدرج بعد في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وإنه يتطلع إلى مناقشة خطط الأمانة العامة الرامية إلى تنفيذ برنامج الاستخدام المرن لأماكن العمل، الذي من شأنه أن يجعل الإقامة في القصر أكثر جاذبية لكيانات الأمم المتحدة.

٣٧ - واختتم قائلاً إن وفده ممتن لحكومة سويسرا لدعمها ولعرضها حزمة من القروض، ويتطلع إلى مناقشة ترتيبات القروض بمزيد من التفصيل، مع الخطة والعملة لمواءمتها وتقييمها. وسيسعى وفده، إذا ما وافق على أنصبة مقررة بالفرنك السويسري، إلى التأكد من أن معدلات الفائدة السلبية لا تؤثر سلبا على تمويل المشروع.

٣٨ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تحسين مجمع الأمم المتحدة في جنيف من شأنه أن يحقق فائدة جمة للموظفين والمندوبين. وبالنظر إلى أن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تلي المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن وفد بلدها يواصل التركيز على تكلفة المشروع في وقت تشهد فيه منظومة الأمم المتحدة طلبات مالية

غير مسبوقة. وهو يثني على حكومة سويسرا لعرضها قرضاً دون فائدة يخفف العبء المالي الأولي عن الدول الأعضاء. غير أنه من الضروري أن يسدد مبلغ القرض باستخدام الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، ولهذا يحظى تمويل المشروع باهتمام خاص.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الأمانة العامة لم تعد دراسة جدوى منهجية لآليات التمويل البديلة المذكورة باعتبارها شراكات بين القطاعين العام والخاص و لم تطبق هذه الدراسات على بدائل التمويل المحددة في تقرير الأمين العام. ومع أن وفدها يؤيد المشروع، فإنه لا يستطيع الموافقة على التمويل ما لم يتلق مقترحات محددة وحسنة التوقيت وقابلة للتطبيق لخفض التكاليف المترتبة على الدول الأعضاء بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وبيع الأراضي وبالحصول على تبرعات من المصادر العامة والخاصة ومن إيرادات الإيجار.

٤٠ - واستطردت قائلة إن قدرة حكومتها على تمويل هذا المشروع ستتأثر سلبا إذا خضعت الأموال المقدمة من أنصبة الدول الأعضاء لمعدلات فائدة سلبية. وترى أنه ينبغي لكل من مكتب الأمم المتحدة في جنيف والحكومة السويسرية أن يجدا حلاً للمسألة المعروضة قبل تقسيم الأنصبة على الدول الأعضاء.

٤١ - واختتمت قائلة إن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل لم تدرج بعد في تصميم المبنى الجديد المقترح أو الهياكل الحالية. وينبغي للأمانة العامة أن تحدد خريطة طريق طويلة الأجل لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الحيز مع الحفاظ على إنتاجية الموظفين، آخذة في الاعتبار الأثر المحتمل لكل من نظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ومبادرات إدارية أخرى. ويمكن أن يكون التنفيذ الجاري حالياً لبرنامج الاستخدام المرن لأماكن العمل في المقر مصدرا للسياق والممارسات الفضلى للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

٤٢ - السيدة أويمورا (اليابان): قالت إن مع إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ فترة قصيرة، حانت لحظة الحقيقة لكي تناقش اللجنة بالتفصيل نطاق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وجدولها الزمني وتكاليفها الإجمالية. ونظرا إلى الطابع الملح لهذه المسألة، فأن وفد بلدها مستعد لفحص اقتراح الأمين العام من أجل تخفيف العبء المالي الواقع على عاتق الدول الأعضاء إلى أدنى حد ممكن.

٤٣ - وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن جهود الأمين العام الرامية إلى بحث جميع آليات التمويل البديلة الممكنة، بما فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتخفيض إجمالي الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، حسبما طلبته الدول الأعضاء خلال المناقشات غير الرسمية.

٤٤ - وقالت إن وفد بلدها على ثقة من أن الأمين العام يبذل جهدا حقيقيا لينفذ في الوقت المناسب ما طلبته الجمعية العامة منه في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، بأن يُدرج استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مرحلة مبكرة من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بما يوفر على الدول الأعضاء عناء تكاليف إضافية لا داعي لها.

٤٥ - السيد لاوبر (سويسرا): قال إن قصر الأمم هو أكبر مركز مؤتمرات للأمم المتحدة في أوروبا، وهو يستضيف أكثر من ١٠ ٠٠٠ اجتماع سنويا، بما في ذلك اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. ويستوعب قصر الأمم كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤتمر نزع السلاح، وهو أيضا مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الذي يدعم أكثر من ٣٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة و ١٢٦ مكتبا من المكاتب الميدانية في ٨٣ بلدا.

٤٦ - وأضاف قائلا إن توافقا واسعا برز في السنوات الأخيرة بين الدول الأعضاء على أنه لا بد من تجديد قصر الأمم تجديدا كاملا لكي يظل آمنا وقادرا على العمل. وقد أقرت الجمعية العامة استراتيجية تنفيذ المشروع، وإنشاء فريق الإدارة، والموارد المالية اللازمة لأعمال التخطيط والتصميم التي بدأت قبل ثلاث سنوات وأحرزت تقدما جيدا. وستبدأ أعمال التشييد في مطلع عام ٢٠١٧، وفقا للجدول الزمني الذي حدده الأمين العام. ويجب الآن اتخاذ قرار بشأن التمويل الإجمالي.

٤٧ - وأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث هي بمثابة استثمار في أمم متحدة أحدث وأكفأ بما يكفل بقاء قصر الأمم آمنا وقادرا على العمل. وستتيح الخطة تحسين سُبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، واستخدام الحيز المكتبي بكفاءة، وتمكين كيانات مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من استيعاب جميع موظفيها في قصر الأمم. وستسهم الخطة إسهاما كبيرا في تقليل تكاليف الصيانة والطاقة واستئجار حيز مكتبي خارج قصر الأمم.

٤٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز، غير أنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة أن يراعي الأمين العام الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن أفضل الممارسات. وأشار إلى أن وفد بلده يتفق مع ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها.

٤٩ - وأكد أن سويسرا، بوصفها البلد المضيف، ملتزمة بالمشروع. فهي تقدم، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، حزمة قروض بصيغة منقحة تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون فرنك سويسري تغطي في آن معا جزأي المشروع المتصلين بالتشييد والتجديد بمعدل فائدة يساوي صفرا في المائة، وهو مبلغ يفوق بكثير مبلغ الـ ٥٠ مليون فرنك سويسري الذي تبرعت به في عام ٢٠١١ لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قصر الأمم. وينبغي للدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها، باعتبارها صاحبة قصر الأمم، وأن تدعم المشروع.

٥٠ - السيد يزداني (جمهورية إيران الإسلامية): شدد على ضرورة إدارة ممتلكات الأمم المتحدة ومشاريع التشييد التي تنفذها المنظمة إدارة سليمة. وأعرب عن القلق الذي يساور وفد بلده إزاء حالة قصر الأمم، الذي يجب تجديده لإصلاح العيوب الهيكلية التي تعتريه. ورحب بإتمام عمليات التقييم والمسح المعمق للموقع، وخطة التصميم الرئيسية، ودراسة الجدوى والتصميم الأولي، وإقرار نطاق المشروع.

٥١ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتنقيح تقديرات التكاليف، وشجع الأمانة العامة على بحث سبل أخرى لتقليل الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. وقال إن الأمانة العامة يجب أن تراعي الخصائص البنيوية ومعالم التراث التي يتعين حفظها في المباني الحالية التي ستكون تكلفة تحويلها إلى حيز مكتبي مفتوح باهظة مشددا على ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل.

٥٢ - وفي حين أن إنشاء مجلس استشاري هو مفهوم يتماشى مع الدروس المستفادة من المشاريع الكبرى الأخرى ويمكن أن يسهم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، فإن إنشاء المجلس المقترح ينبغي أن يتم بناء على مشاورات مع جميع الدول الأعضاء المعنية.

٥٣ - السيد سانشيس أسكوي (كوبا): أشاد بعرض الحكومة السويسرية تقديم حزمة قروض بوصفه مثالا على الممارسة الجيدة من جانب البلد المضيف. وبينما يمكن فهم الشواغل التي تساور بعض الدول إزاء المشروع، فإن الدول الأعضاء تتحمل مجتمعة المسؤولية عن الحفاظ على الممتلكات

التاريخية للأمم المتحدة. وأوضح أن الشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق بالبدائل المالية تسري أيضا على تمويل خطط ومشاريع التشييد الأخرى المتعلقة بمرافق العمل وتلبية احتياجات المنظمة في الأجل الطويل.

٥٤ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، وشكر حكومة سويسرا على ما تقدمه من دعم للأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف في جنيف. وقال إن المجموعة الأفريقية سترصد الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث عن كثب كما ترصد مشاريع الأمم المتحدة الكبرى الأخرى، وإنها ستوفر الخبرات اللازمة التي تكفل معالجة الأمين العام للشواغل الصحية التي تساور الدول الأعضاء، بما فيها مسألة إزالة الأسبستوس من قصر الأمم، لأن الوفود ينبغي ألا تدعى إلى العمل في ظروف خطرة.

٥٥ - السيد مولر (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف): قال إن المخططين ينظرون في تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وسيكون المبنى الجديد أنسب لاستيعاب أماكن العمل كهذه من المبنى القديم الذي يفرض قيودا من حيث البنية والتراث والتكاليف.

٥٦ - وأكد أن الأمانة العامة نظرت بعناية في آليات التمويل البديلة. وعلى الرغم من صعوبة اتباع نهج يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن الأمانة العامة ستبذل كل جهد ممكن لتلبية طلب الدول الأعضاء تخفيض إجمالي تكاليف المشروع من خلال آليات من هذا القبيل حالما يتم إقرار مشروع؛ ومن الصعب إقناع الجهات المانحة المحتملة بأن تقدم أموالا لمشروع ليس له وجود رسمي بعد. وستُقدم تفاصيل أوفى عن هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية. وقال إنه آلى على نفسه أن يجد أكثر الطرق ابتكارا لتقليل تكلفة المشروع على الدول الأعضاء.

المرحلة التي بلغها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/7/Add.18 و A/70/364 و A/70/364/Corr.1)

٥٧ - السيدة ريازي (كبيرة موظفي تكنولوجيا المعلومات): عرضت تقريري الأمين العام عن المرحلة التي بلغها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/70/364 و A/70/364/Corr.1)، وقالت إن أهداف الاستراتيجية تتمثل في استغلال إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحديث سبل تقديم الخدمات في هذا المجال وإحداث تحول فيها على نطاق المنظمة؛ ومعالجة تشتت النظم والعمليات القديمة من خلال تحسين الإدارة واستخدام الموارد بكفاءة أكبر؛ وكفالة استخدام هذه التكنولوجيا بطريقة تطلعية ومبتكرة وتمكينية.

٥٨ - وأكدت أن التحدي الأكبر يكمن في التشتت. ومن ثم، يجب كفالة الاتساق في عمل الأمم المتحدة وبياناتها ومعلوماتها ومعارفها وخدماتها ونظمها ومواردها. فمعالجة التشتت لن تؤدي إلى تحسين فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل إلى تحقيق أوجه كفاءة وزيادة فعالية الخدمات وتحسين جودتها أيضا دون أن يترتب عليها أي أثر في الميزانية. ويتسم الدعم المقدم من الدول الأعضاء بأهمية حاسمة.

٥٩ - وأردفت قائلة إنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، أحرزت الأمانة العامة تقدما كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية رغم ما واجهته من صعوبات جمة. وما زال تنفيذ الاستراتيجية في مراحله الأولى، وينبغي بذل جهود دؤوبة لكفالة نجاحه. ويمكن وصف المراحل الأولى بأنها انتقالية نظرا إلى الجهود المكثفة المبذولة فيما يتعلق بنظام أوموجا والتعقيد الذي تتسم به هذه المهمة. وكانت المرونة الداخلية ضرورية في الوقت الذي رشدت فيه الأمانة العامة

موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد من خلال عمليات الميزنة القائمة. وتتمثل الأولوية في الاستجابة لمقررات الجمعية العامة واستنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية، على نحو ما أيده القرار ٢٦٢/٦٩. ويستند تنفيذ الاستراتيجية إلى بيانات مرجعية شاملة بهدف إقرار الاستراتيجية وتحقيق التحول اللازم في تسيير الأعمال.

٦٠ - ورأت أن الغرض من تحديد الميزانية المتوقعة على مدى فترة خمس سنوات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو في توفير أداة تساعد المديرين في هذا المجال على تخطيط الاستثمارات المستقبلية. وقالت إن التقييم الذي أُجري في مطلع عام ٢٠١٥ لتحديد المستوى الأساسي للأصول والموارد أتاح لمنسقي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحليل الأثر الذي يحتمل أن يترتب على الاستراتيجية حتى عام ٢٠٢٠؛ ومكّن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تحديد القدرات اللازمة لتسيير الأعمال، بالتعاون مع الشركاء، والنظر في إدخال تغييرات على أولويات الاستثمار؛ وأدى دورا حاسما في وضع توقعات الاستثمار لفترة السنوات الخمس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية إدارة رأس المال البشري. وحدد التقييم المستوى الأساسي الذي يقيم بناء عليه التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وساعد في تقييم المخاطر واحتمال التعرض لها. ويتطلع المكتب إلى تلقي جميع البيانات المرجعية ذات الصلة لاستخدامها كمدخلات في تحليله المقبل.

٦١ - واستطردت قائلة إنه في السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، بدأ توحيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إدارتها وقيادتها مركزيا ووضع سياسة بشأنها على نطاق المنظومة. وقد اضطلعت لجنة الإدارة بدور آلية تمحيص داخلية مستقلة وكفلت الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية والمساءلة عنه. ووضِعت تدابير للتحقق من سير المشروع لكفالة التقيد بالجدول الزمني وتحقيق النتائج المتوخاة والأهداف المنشودة وتتبع التقدم المحرز. وسيُنجز تعميم نظام أوموجا في الموعد المحدد. وقد أحرز تقدم سريع في تنفيذ خطة العمل المؤلفة من عشر نقاط والرامية إلى تعزيز أمن المعلومات. وبعد إجراء تحليل للترتيبات الحالية، بذلت جهود لتحسين قدرات المنظمة بأسرها على التعافي من الكوارث. وأُنشئت مراكز للتطبيقات المركزية في بانكوك ونيويورك وفيينا. وأعطى التقييم صورة واضحة لعدد التطبيقات الحالية والصورة التي ستكون عليها في المستقبل. وتحسنت إدارة عمليات استحداث التطبيقات ومواءمتها.

٦٢ - وأضافت أنه تم تعزيز الهياكل الأساسية بالانتقال من الشبكة القديمة غير المنظمة إلى الشبكة العالمية الموحدة. وأنشئت مراكز تكنولوجيا إقليمية ساعدت في توحيد الخدمات ودعمها أثناء نشر نظام أوموجا. وسيتواصل تحسن أمن الشبكة المركزية طيلة السنوات الأربع المقبلة نتيجة لعملية الرصد العالمي. وأدى إنشاء مركزي البيانات العامين إلى تحسين القدرة على استضافة البيانات. أما مكتب خدمات المؤسسة، بفروعه في بانكوك وبريندييزي وجنيف ونيروبي ونيويورك، فهو جهة الاتصال الوحيدة التي تتلقى طلبات الخدمات وتتعامل مع المكالمات المتعلقة بنظام أوموجا وغيره من التطبيقات المركزية.

٦٣ - وقالت إن قدرة للهندسة والتداول على الصعيد العالمي أنشئت بغية معالجة تشتت خدمات الدعم التكنولوجي للمؤتمرات. وأُنشئت قدرة على التحليل الذكي والدراسات التحليلية للأعمال للمساعدة في اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات وبيانات دقيقة في الوقت المناسب. وبدأت معالجة التشتت بدمج مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون السلامة والأمن، وتتمثل الخطة في السعي إلى مواءمة هذه المهام على نطاق المنظومة.

٦٤ - واعتبرت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة تتسم بتشتت بالغ، حيث يوجد أكثر من ٧٠ مركزا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ٤٤ مركزا للبيانات، و ٤٠٠ ٢ تطبيق، و ١٣٠ مكتب مساعدة، والكثير من الهياكل الأخرى الزائدة عن الحاجة. وستعالج الاستراتيجية هذا التشتت معالجة متسقة وفعالة وكفؤة. وتم تحديد احتياجات الاستثمار المحتملة وتبعث المنجزات التي تحققت حتى الآن على التشجيع.

٦٥ - وأكدت أن المكتب يسير في الاتجاه الصحيح في تنفيذه لاستراتيجية السنوات الخمس في إطار الترتيبات الحالية لتنظيم المشروع وهياكل إدارته. ويشكل التقدم المحرز في السنة الأولى خطوة صوب توفير خدمات تتسم بالموثوقية والكفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٦ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.18)، إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في فترة التسعة الأشهر الأولى من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد مُنحت الأولوية لتطوير القدرات اللازمة لدعم بدء تنفيذ نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٣ والمجموعة ٤، بما في ذلك إنشاء مكتب خدمات مؤسسية، وإدخال تحسينات على قدرات الاتصال وعلى إدارة الشبكة المؤسسية على الصعيد العالمي.

٦٧ - وأضاف قائلا إن التحول من البيئة الشديدة التجزئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة قد بدأ. وبالنظر إلى أن هذه التكنولوجيا تمكّن من وضع مبادرات رئيسية أخرى لإدخال تغييرات على أساليب العمل، بما في ذلك نظام أوموجا والخدمات المشتركة، فيجب تنفيذ الاستراتيجية في وقتها.

٦٨ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتوقعات الإرشادية للميزانية التي طلبتها الجمعية العامة، إن عدم توافر التحليل والمعلومات بشأن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ السلام في تقرير الأمين العام يشكل موطن ضعف كبير. ففي ظل انعدام تحليل شامل ونظرة كلية للاحتياجات من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بأسرها، ليس بإمكان اللجنة إبداء رأيها بشأن الأسس الموضوعية لتوقعات الميزانية الإرشادية لفترة خمس سنوات. فاقترحت اللجنة أن يقدّم الأمين العام، في تقريره المقبل، توقعا شاملا لميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة لفترة خمس سنوات للاسترشاد بها.

٦٩ - وفيما يتعلق بمراكز التطبيقات المؤسسية، قال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتحليل الأولي الوارد في تقرير الأمين العام بشأن التطبيقات القائمة. فلطالما شددت اللجنة على ضرورة الحد من التجزئة في هذا المجال والتخلّص من التطبيقات البالية والمزدوجة والتي لا فائدة تُرجى منها. وأوصت بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين تحليله وأن يقدم في تقريره المقبل معلومات محدثة عن العدد الإجمالي للتطبيقات القائمة والتطبيقات التي يمكن سحبها من الخدمة، والتطبيقات التي سيستعاض عنها بنظام أوموجا.

٧٠ - وتابع حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية أُبلغت أن مراكز التكنولوجيا الإقليمية هي بنىً منطقية لا مادية، تهدف إلى ضمان اتساق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمقابل، فإن ترتيبات التعاون الإقليمي هذه وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بأوغندا، تهدف إلى دعم تقديم

هذه الخدمات في مجال حفظ السلام. ومع التنامي التدريجي لخيرة مراكز التكنولوجيا الإقليمية، فإنها ستتعاون تعاونا أوثقَ مع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حفظ السلام. لذا ينبغي دمج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق أقصى استفادة منها وتلافي الازدواج حيثما كان ذلك ممكنا.

٧١ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تفاصيل كاملة عن تكاليف العمليات وترتيبات استرداد التكاليف لمركزَي البيانات المؤسسية في برينديزي، بإيطاليا، وفالنسيا، بإسبانيا، التي تديرها إدارة الدعم الميداني والتي تحتوي على هذه النظم الحاسوبية المؤسسية الأساسية على نطاق الأمانة العامة بأسرها، مثل نظام أوموجا.

٧٢ - وفيما يتعلق بمكتب الخدمات المؤسسية، فقال إن الدعم من المستوى ١ فيما يتعلق بنظام أوموجا لكيانات حفظ السلام يُقدَّم محليا. وترى اللجنة الاستشارية ضرورة إنشاء نظام موحد لتقديم الدعم فيما يتعلق بنظام أوموجا.

٧٣ - وفيما يتعلق بمكافحة التجزئة، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بمواءمة مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة وتوحيدها، والحد من تجزئة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. وهي توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم صورة شاملة عن هذه الجهود وعن التقدم المحرز، فضلا عن وضع خطة لمواءمة وتوحيد ما تبقى من مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بأسرها.

٧٤ - وختم مداخلته بالتأكيد على ضرورة أن يستند تقييم الموارد البشرية والمهارات الوارد في التقرير المقبل للأمين العام إلى تحليل شامل يضم معلومات عن ملاك القوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ السلام، وأن يشمل جميع فئات الموظفين في إطار جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الوظائف الثابتة، والوظائف المؤقتة، والخبراء الاستشاريون، والموظفون التعاقديون، وأي موظفين آخرين تابعين لأطراف ثالثة.

٧٥ - السيد دايفيدسون (جنوب أفريقيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن تأييد المجموعة للإصلاحات الإدارية الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية والرقابة والمساءلة في الأمم المتحدة. كما أعرب عن ضرورة أن تكون جميع الإصلاحات، بما فيها الإصلاحات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، داعمة لعمل المنظمة في سبيل تحقيق السلام والأمن والتنمية وإحقاق حقوق الإنسان. وقال إن إنشاء بنية تحتية مأمونة وموثوق بها وسهلة الاستعمال لهذه التكنولوجيا لا يُعَدُّ شرطا حاسما فحسب في تنفيذ الولايات، ولكنه يساعد أيضا الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار. وأضاف قائلا إن المجموعة ستسعى، في المشاورات غير الرسمية، إلى الحصول على توضيحات فيما يتعلق بجهود الأمين العام الرامية إلى مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أهداف الأمم المتحدة. إذ إن افتقار تقرير الأمين العام إلى التفصيل يؤثر تأثيرا سلبيا على نظر اللجنة في الاستراتيجية.

٧٦ - وشرح قائلا إن تقسيم المسؤولية عن أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مراكز متعددة متباعدة جغرافيا سيجعل من الحتمي توافر ترتيبات مُحكمة في مجالي الإدارة والمساءلة، وقيادة قوية، ومعايير وإجراءات شاملة، واتصال وتنسيق فعّالين. وفيما يتعلق بالكيانات الجديدة، مثل اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولجنة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق تنسيق تطوير البرمجيات الحاسوبية، ينبغي تفادي ازدواج الهياكل والمستويات الإدارية الإضافية.

٧٧ - وأعرب عن أسف المجموعة لعدم وجود تحليل التكاليف والعوائد بشأن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن هذا التحليل مهم لتقييم المشاريع وينبغي تطويره مع تنفيذ الاستراتيجية. وبالنظر إلى الموارد الكبيرة المخصصة لهذا التنفيذ، فستركز المجموعة على القرارات ذات الصلة بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي ترحب بالمبادرات الجارية من أجل تحقيق الحد الأقصى من الشفافية في هذه الاستثمارات وفي عمليات الشراء الكبيرة على نطاق الأمانة العامة، وهي ترى أن من الضروري أن تركّز المنظمة على النتائج وأن يُحكم على فعالية أدائها بالأدلة، لدى اتخاذ القرارات في المجال.

٧٨ - وفيما يتعلق بموجز المخاطر المرتبطة بالاستراتيجية، رأى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تدرج إدارة المخاطر في الاستراتيجية لكفالة التخفيف من حدة المخاطر.

٧٩ - وتابع حديثه قائلا إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تعميم نظام أوموجا، وتشير إلى أن المعلومات المتعلقة بالمهام ستُنقل من فريق أوموجا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تشير إلى التطبيقات التي يمكن سحبها من الخدمة. وستسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تقييم معمق للتقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية المذكورة في تقرير الأمين العام.

٨٠ - وقال كذلك إن المجموعة تولي أمنَ المعلومات أهميةً كبيرة وتدعم خطة العمل ذات النقاط العشر. وقد تمت صياغة عدد من السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية، وينبغي تطبيق سياسة أمنية مشتركة على نطاق الأمانة العامة بأسرها، بما في ذلك تطبيقها في كيانات حفظ السلام. وفيما يتعلق باستعادة القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى، فقد أعرب عن قلق المجموعة إزاء نقاط الضعف المحددة في ١٢٩ من النظم الحيوية والتطبيقات الداعمة للعمليات الحيوية. وسيتعين زيادة الاستثمارات وزيادة التكاليف السنوية المرتبطة بالعمليات والصيانة لتوفير القدرات المتقدمة اللازمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وستطلب المجموعة، في المشاورات غير الرسمية، تزويدها بمزيد من المعلومات المفصلة بشأن استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

٨١ - وأردف قائلا إن تجزئة قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تعالج معالجة موجّهة وشاملة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بإنشاء مراكز للتطبيقات المؤسسية في بانكوك ونيويورك وفيينا، في إطار الخطة المتعددة المراحل لمواءمة التطبيقات. ولم تُعالَج مسألة إنشاء هذه المراكز معالجة وافية بالغرض في تقرير الأمين العام الذي يُطلب إليه تحسين تحليله المتعلق بتطبيقات الأمم المتحدة وتوسيع نطاقه بغية الحد من الازدواج وعدم الكفاءة.

٨٢ - وفيما يتعلق بمواءمة مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقسام معينة من الأمانة العامة، فقد أشار إلى ضرورة تحقيق مزيد من الاتساق والتآزر مع النظم الأخرى من أجل إجراء تحول شامل. فلا بد، والحال هذه، من تكوين صورة كاملة عن هذه الجهود، وهو أمر ضروري كي تصبح المنظمة جهة مقدمة للخدمات أكثر استجابة، على أن تشمل هذه الصورة معلومات محدَّثة عن التقدم المحرز وخطة لمواءمة وتوحيد ما تبقى من مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بأسرها.

٨٣ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام لا يتضمن أي معلومات أو تحليل فيما يتعلق بتوقعات إرشادية لميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة ككل لفترة خمس سنوات، ولا سيما الموارد المخصصة لهذه التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام، التي تمثل ٧٥ في المائة من مجموع النفقات في هذا المجال. وقال إن المجموعة لا تفهم

الأسباب التي قُدمت لتعليل هذا السهو، وهي تعرب عن قلقها من أن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات مهددا.

٨٤ - وأضاف قائلا إن أي نهج ”ذي مسارين“ لوضع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ السلام وفي كيانات الأمانة العامة ينبغي تفاديه لأنّ هذا النهج يقوض الإصلاحات الرئيسية الأخرى التي يجري الاضطلاع بها لإنشاء أمانة عامة عالمية متكاملة. وستطلب المجموعة إيضاحا حول هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

٨٥ - وختم مداخلته بالقول إن تعيين وتدريب موظفين مؤهلين وخبراء لا يزال يشكل تحديا. فوفقا للاستراتيجية، ينبغي تعزيز القدرات الداخلية كي يتسنى إنجاز الأنشطة المأذون بها. وإضافة إلى بدء استخدام معدات جديدة واستحداث نماذج لتقديم الخدمات، يجب اكتساب مهارات وقدرات جديدة والمحافظة عليها. وتتطلع المجموعة إلى الاستعراض الموعود الذي سيجريه الأمين العام لملاك القوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقييم الشامل للمقترحات التي ستوضع بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية.

٨٦ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، تكلم أيضاً بالنيابة عن البلدان المرشحة ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وكذلك باسم أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن وفده يواصل التأكيد على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية المطالب المتنامية للمنظمة مع تزايد اعتمادها على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي زيادة توفير معلومات دقيقة في حينها لدعم عملية اتخاذ القرار، وفي تعزيز الرقابة والمساءلة. ويمثّل تقرير الأمين العام (A/70/364 و Corr.1) خطوة أساسية نحو تحقيق تلك الأهداف، وكذلك نحو تحسين تقديم الخدمات بالحد من تجزئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني؛ ودعم تنقّل القوة العاملة؛ وترشيد بيئة التطبيقات الحاسوبية، بوسائل منها القضاء على ازدواج التطبيقات البالية والمزدوجة والتي لا فائدة تُرجى منها. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع اللجنة الاستشارية في أن إقامة بنية تحتية شاملة وآمنة وموثوق بها وفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكّن من وضع مبادرات رئيسية أخرى لإدخال تغييرات على أساليب العمل، بما في ذلك نظام أوموجا. إن تبسيط ومواءمة تلك البنية التحتية حيوي للتقليل إلى أدنى حد من التداخل وعدم الاتساق والتكرار، فضلا عن خفض أثر الكربون المرتبط بها بما يضمن أن وضع وتنفيذ أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينسجمان مع أولويات المنظمة. ولذلك، يجب تنفيذ الاستراتيجية في الوقت المناسب.

٨٧ - وأضاف أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يولون اهتماما كبيرا لدور إطار الإدارة في مجال الرقابة على الخيارات المتعلقة بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادئها التوجيهية وبنيتها الأساسية وخيارات استثمار الموارد فيها بما يكفل توحيد إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرحبون بإصدار توجيهات بشأن إدارة البيانات والموارد والأدوات. غير أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود؛ وهم يتطلعون إلى تلقي آخر المعلومات المستجدة في هذا الصدد. وتحقيقا لهذه الغاية، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الحاجة إلى رؤية مشتركة والالتزام القائم على نطاق المنظمة بمعالجة قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقريرها ذي الصلة (A/67/651) وتقريرها عن عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)).

ويتطلع أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى تقرير المتابعة ذي الصلة المقدم من المجلس. وهم يتطلعون أيضا إلى مناقشة عناصر تقييم المعايير المرجعية وافتراضات التخطيط لتوقعات الميزانية الإرشادية الخمسية، ويشددون على الحاجة إلى معلومات واضحة وشفافة تدعم اتخاذ قرارات في هذا الصدد.

٨٨ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي يؤيد اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة كفالة إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الأمثل، والعائد على الاستثمارات ذات الصلة. ويتطلع الاتحاد إلى تلقي آخر ما يستجد من معلومات عن الجهود المبذولة في سياق استراتيجية الاستعانة بمصادر عالمية من أجل تعزيز القوة الشرائية والاستفادة منها ليتسنى التفاوض على المعدلات والخصومات المثلى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها. وينطوي نقل المسؤولية من نظام أوموجا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أهمية بالغة وضمان تحقيق الفوائد ذات الصلة. وأيد الاتحاد الأوروبي مجلس مراجعي الحسابات في رأيه الداعي إلى ضرورة أن تركز استراتيجية تعميم نظام أوموجا على التمكين من إنجاز نظام أوموجا وشجع المكتب وأفرقة أوموجا على مواصلة التعاون على نحو وثيق لضمان نجاح الانتقال الناجح إلى هذا النظام وإنشاء نموذج ناجع يدعمه.

٨٩ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٦٩/٢٦٢ في معرض تأييدها تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الحاجة إلى الحد من التجزؤ وتعزيز القيادة المركزية، لضمان زيادة فعالية الحكم، والارتقاء بمستوى أمن المعلومات وتحسين الشفافية في ما يتعلق بنفقات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٠ - وأضاف قائلا إنه منذ بدء مرحلة التنفيذ، تم دمج ومواءمة أو سحب عدد من التطبيقات؛ وتم دمج العديد من مكاتب المساعدة ضمن مكتب خدمات المؤسسة؛ ودخلت مراكز التكنولوجيا طور التشغيل الجزئي؛ وتم إحراز تقدم كبير نحو نشر نظام أوموجا. بيد أنه لا يزال هناك عدد من التحديات. لذا يجب أن تركز الجهود المقبلة على كفالة تحقيق أقصى درجات التآزر بين تنفيذ الاستراتيجية ونموذج تقديم الخدمات العالمية وضمان أن يراعي النموذج التشغيلي للمنظمة في المستقبل الحاجة إلى النشر الاستراتيجي لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم البرامج. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢ الداعي إلى مواءمة الخدمات وتقاسمها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما في المواقع الميدانية. وتشاطر سويسرا وليختنشتاين اللجنة الاستشارية قلقها من أن الاستراتيجية الجديدة قد لا تغطي كامل مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، ولا تمتثل بالتالي لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢. وهما يعربان على وجه الخصوص، عن أسفهما لأن توقعات الميزانية الإرشادية لا تتضمن أي معلومات بشأن موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات حفظ السلام، التي تمثل حوالي ٧٥ في المائة من مجموع الموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهما إذ يلاحظان أن القيود الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/651) لا تزال تعوق تنفيذ الاستراتيجية، يطلبان إلى الأمين العام معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية، وذلك ريثما تصدر صيغة منقحة لتوقعات الميزانية للأمانة العامة بأسرها، فضلا عن نشرة جديدة بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يعربان عن أملهما في أن يُحرر التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية بلغة أيسر على الدول الأعضاء وأن يتضمن دراسة جدوى واضحة. ومن أجل تحقيق

قدرات التغيير التي تنطوي عليها استراتيجية لتكنولوجيا للمعلومات والاتصالات ذات طابع مركزي بقدر أكبر، يجب أن تقوم الإدارة العليا بتنسيق الجهود الرامية إلى دعم عملية صنع القرار وتطوير ثقافة العمل. ولا بد من إخضاع الاستراتيجيات القائمة على نطاق المنظمة للملكية الجماعية والالتزام الجماعي لضمان نجاح تنفيذها دعما لمكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ وعلى العكس من ذلك، فإن أي نهج متقوقع لن يكفل فعالية نشر الموارد لدعم إنجاز المهام.

٩١ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه بالنظر إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراء العمليات المعقدة للمنظمة، يجب تنفيذ استراتيجية متكاملة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمنظمة على نحو فعال. وواضح من تقرير الأمين العام (A/70/364) أنه لم توضع بعد استراتيجية شاملة. وستتطلب كفالة نجاح هذه الاستراتيجية وجود قيادة قوية لكسر النهج المتقوقعة وإيجاد إطار جديد للإدارة يحدد أين تنتهي بالضبط أدوار البعض ومسؤولياتهم ومساءلتهم، وتبدأ أدوار ومسؤوليات ومساءلة البعض الآخر. ويجب أن تدعم هذه الاستراتيجية مختلف مكونات المنظمة في أدائها لمهامها وأن تكفل في الآن ذاته توفير قدر كاف من الرقابة والاتساق. وإذ يلاحظ وفد بلدها استنتاج اللجنة الاستشارية أن الاستراتيجية الحالية لن تكلل بالنجاح في شكلها الحالي، فإنه لا يمكنه أن يقبل بهذه النتيجة، نظرا للأهمية الحاسمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصة الكبيرة من الموارد المخصصة لها. لذا، تدعو الولايات المتحدة الأمين العام والقيادة العليا في كافة أجهزة الأمانة العامة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاح الاستراتيجية على سبيل الأولوية.

٩٢ - السيد كيشيموري (اليابان): قال إن اليابان تؤيد باستمرار المبادرات الرئيسية لتطوير الأعمال المنظمة، بما في ذلك استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أصبحت أكثر أهمية منذ بدء تنفيذ نظام أوموجا. وقال إن وفد بلده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة مواصلة دمج ومواءمة المهام في مختلف إدارات المنظمة، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات الميدانية. وأشار في هذا الصدد إلى الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل قيام جميع كيانات الأمانة العامة بتقديم تقرير إلى مكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات في جميع المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد، والمعايير، والأمن، والهياكل والسياسات والتوجيه. وقال إن اليابان على ثقة من أن القرار سينفذ تنفيذا كاملا في الوقت المناسب. وفي حين قد تحتاج الكيانات إلى مزيد من الوقت للتكيف مع تلك الاحتياجات، فإن اليابان على ثقة من أن القرار سينفذ بالكامل في الوقت المناسب.

٩٣ - ووصف الكفاءة والشفافية بأنهما عنصران رئيسيان لنجاح استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه على غرار ما اقترحته اللجنة الاستشارية، ينبغي تطبيق المركزية على مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق مكاسب في الكفاءة في تقديم الخدمات ذات الصلة، وهو ما ينبغي أن ينعكس في انخفاض الاحتياجات من تلك الخدمات في التوقعات العامة للميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير معلومات أكثر شفافية في سياق توقعات الميزانية الإرشادية الخمسية.

٩٤ - السيد غورين (إسرائيل): قال إنه على مدى العقد الماضي، أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في جميع جوانب الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت

إسرائيل بوصفها بلدا يعرف عنه أنه مركز يتجمع فيه عدد كبير من الشركات الناشئة، مباشرة أثر التحول الذي أحدثته هذه التكنولوجيا على ممارسات العمل في القطاعين العام والخاص. وسيساهم تنفيذ استراتيجية المبتكرة وشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدار على نحو جيد في تحقيق أوجه الكفاءة الإدارية والمالية، وكذلك في تحقيق إنجاز المهام بفعالية. وينبغي ألا تكون هذه الاستراتيجية عائقا للجهود المبذولة في جميع أجهزة الأمانة العامة لإنجاز المهام، وإنما جسرا يصل بينها. وإن ما يشجع إسرائيل في هذا الصدد هو التزام المكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أجهزة الأمانة العامة للاستفادة من التطورات التكنولوجية الأخيرة لما يعود بالنفع على المنظمة بأسرها.

٩٥ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تواصل الجهودُ الرامية إلى النجاح في وضع نهج طويل المدى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التركيز على تحقيق المواءمة وإزالة مظاهر التجزؤ وتوحيد المعايير، وبخاصة في ضوء التحديات التي تواجهها المنظمة في مجال أمن المعلومات. وختم بالقول إن إسرائيل تؤيد اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى تطبيق سياسة أمنية مشتركة على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك في الميدان.

طلب تقديم إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناءً على توصيات مجلس أمناء المعهد المتعلقة ببرنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/349 و A/70/7/Add.9)

٩٦ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية) عرضت مذكرة الأمين العام عن طلب تقديم إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناءً على توصيات مجلس أمناء المعهد المتعلقة ببرنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/349)، فقالت إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٤٨ وللنظام الأساسي للمعهد وتوصيات مجلس أمنائه، المبينة في تقرير الأمين العام عن عمل المجلس الاستشاري المعني بشؤون نزع السلاح (A/70/186)، طُلب إلى الجمعية العامة أن توافق على تقديم إعانة للمعهد قدرها ٦٠٠ ٥٨٤ دولار من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن طلب تقديم إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/70/7/Add.9)، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن توافق الجمعية العامة على طلب تقديم الإعانة للمعهد بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والتي سبق إدراج اعتماد لها تحت الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين نفسها. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يكفل الأمين العام الامتثال في المستقبل للإجراءات المعمول بها. وتضمن تقرير اللجنة الاستشارية أيضا معلومات تتصل بالاستدامة المالية للمعهد، بما في ذلك التحديات الناجمة عن تنفيذ نظام أوموجا؛ وهذه المسألة هي الآن قيد نظر الجمعية العامة.

٩٨ - السيد دايفيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تؤيد الإعانة المقترح تقديمها إلى المعهد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن أملها في أن يعاد تقدير تكاليف الإعانة المالية وفقا للإجراءات المعمول بها. وقال إن المجموعة ستشارك بصورة بناءة في المداولات ذات الصلة من أجل ضمان استدامة المعهد المالية في المستقبل، وهو ما يمثل شرطا مسبقا لتحقيق فعالية وكفاءة تنفيذ المهام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥.